

## وزير الطاقة: أنجزنا ما علينا وننتظر حكومة بصلاحياتها الدستورية كاملة

تقدم الحديث عن الهيئة الناظمة لقطاع الطاقة في الالونة الاخيرة، ربطا بالحديث عن ازمة الطاقة وما يعوق استرجار الغاز المصري والكهرباء الاردنية لزيادة ساعات التغذية. تمويل البنك الدولي لهذه الخطوة رهن تشكيلها، وهو ما احيا الحديث عما يعوق ولادتها والتجاذبات السياسية التي حالت دون ذلك بعد مرور عقدين على ذلك

توضيحا لكل هذه المراحل وتصويبا لبعض المعلومات المغلوطة المتداولة، التقت "الامن العام" وزير الطاقة والمياه وليد فياض الذي فند مختلف المراحل منذ فكرة انشاء الهيئة وما حال دون تشكيلها، رافضا اعتبار وجودها شرطا من شروط البنك الدولي لتمويل برامج الطاقة. واكد ان القرار سياسي مرتبط بالاعفاءات المطلوبة، من عقوبات قانون قيصر على سوريا، وصولا الى ما سماه البنك بـ"الجدوى السياسية" للمشروع في اطار مسيرة التعافي والانقاذ في البلاد.

■ اين اصبحت مساعي تشكيل الهيئة الناظمة لقطاع الطاقة؟

□ سبق لنا كوزارة ان اطلقنا اجراءات التوظيف لاعضاء الهيئة في 9 كانون الاول 2022 عبر وسائل الاعلام المحلية، وعلى موقع وزارة الطاقة الالكتروني بهدف استقطاب اصحاب الطاقات المتخصصة لبناء هيكلتها. هذه الخطوة شكلت امتدادا لما انتهت اليه الدراسات التي سبق ان اجريناها بعد اجراء دراسات وورش عمل بالتعاون مع فريق البنك الدولي في لبنان ومنظمة "MEDREG" التي تضم الهيئات الناظمة في بلدان حوض البحر الابيض المتوسط، والتي افضت الى وضع الهيكل التنظيمي لادارة الهيئة وتوزيع الادوار فيها بناء على الممارسات العالمية المثلى. وهو ما يوجب اختيار افضل الخبرات في المجالات التقنية والمالية والقانونية والبيئية وغيرها، مع مراعاة متطلبات النزاهة والشفافية

والحوكمة الرشيدة، والقدرة على تنظيم التعاون بين القطاعين العام والخاص. كما استندنا في اطلاق هذه الاجراءات الى القانون 2002/462، وبموجب القانون 2011/181، وتنفيذا لمتطلبات الخطة لجهة مراجعة القانون وتحديثه التي حدت بالوزارة الى القيام بدراسة معمقة افضت الى ضرورة عدم التغاضي عن ادخال التحديثات والتطويرات اللازمة لاحكامه بما يؤمن معالجة الثغر الكامنة فيها، خصوصا لناحية توضيح الصلاحيات وفصلها بين الهيئة المنوط بها نظم القطاع عبر اصدار التراخيص ووضع التعرفة، وغيرها من الادوات الناظمة من جهة والدولة التي تبقى مسؤولة عن وضع سياسة القطاع وتحديد اطار مشاركة القطاع الخاص، وصولا الى التعاقد معه من جهة اخرى والتشديد على ضرورة تعديل عدد اعضاء الهيئة ليصبح 6 بدل 5، كما جاء في القانون تماشيا مع مقتضيات الميثاقية والدستور الذي ينص على المناصفة في وظائف الفئة الاولى او ما يعادلها. لم نكتف بهذه الاجراءات المحلية، فاطلقنا مجددا قبل ايام اعلانا عالميا على صفحة الايكونوميست، وهي وسيلة اعلامية دولية، لاستقطاب المزيد من الخبرات وتوسيع هامش الاختيار امام اللجنة التي ستشكلها وزارة الطاقة التي ستتولى النظر في مجموعة السير الذاتية للمتقدمين الى مختلف الوظائف والاختصاصات المطلوبة، واختيار الافضل والاكثر خبرة قبل ولوج عملية فرزها واجراء المقابلات الشخصية التي ستقوم

وفق اسس معتمدة تراعي الكفاية بمشاركة فاعلة من ممثلين عن منظمة "MEDREG" وخبراء عالميين من مختلف الاختصاصات. كل هذه الاجراءات سبقت رفع اقتراحنا بتشكيل الهيئة الى مجلس الوزراء، وهي خطوة علينا التحضير لها في انتظار وجود حكومة بكامل المواصفات الدستورية تتمكن من اجراء التعيينات تزامنا مع تعديل القانون في المجلس النيابي.

■ كيف عبرت السنوات السابقة منذ القرار بتشكيل الهيئة ولم تولد بعد؟ □ من المؤسف ان سنوات عبرت من دون القيام بما يؤدي الى ولادة هذه الهيئة التي اقرت بقانون، ومن دون اعادة النظر فيه تلبية للحاجات المستجدة بغية تنظيم العلاقة بينها وبين الوزارة بسبب الانقسام السياسي، وهو امر لم ار يوما انه كان مبنيا على فهم صحيح للقانون واهمية تعديله. فانا لم اطلع يوما على مثل هذا القانون في اي دولة في العالم الذي يعطي الهيئة صلاحيات تتجاهل وجود وزارة للطاقة التي عليها مسؤولية ادارة السياسات العامة للقطاع وتحديدها.

■ الهذبة الاسباب اتهم نظراؤك السابقون بأنهم كانوا سببا في تأخير ولادة الهيئة لاصرارهم على الاحتفاظ بصلاحيات الوزير الى درجة تنفي عن الهيئة استقلاليتها وقدرتها على التحرك؟

□ منذ تسلمي مهام في الوزارة، تقدمت بأكثر من اقتراح قانون لتعديل القانون



وزير الطاقة والمياه وليد فياض.

462 وعممت نسخا منها الى الكتل النيابية، والى رئيس لجنة الاشغال العامة والنقل النائب سجيح عطية واعضاءها، وعدد من النواب المستقلين، مقترحا التعديلات الضرورية التي يجب ادخالها على القانون ليكون اكثر فاعلية ولتحقيق التوازن المطلوب مع الوزارة، لكي تبقى القرارات السياسية على مسؤولية الدولة والمسؤوليات الاخرى منوطة بها، خصوصا لجهة تنظيم القطاع واعطاء التراخيص للقطاع الخاص وفق ما هو معتمد في مختلف الدول المتقدمة التي تعتمد على الهيئات الناظمة للقطاع. انا ممن عاشوا تجارب عملية في هذا القطاع، وسبق لي ان اطلعت، لا بل انا ممن شاركوا في توليدها، ووضعت استراتيجيا الحوكمة في دول الامارات العربية المتحدة والسعودية وعمان، لذا الامر بالنسبة الي ليس بجديد. لهذه الاسباب وفي هذه الاجواء من الانقسامات السياسية، عبرت 10 سنوات وربما 12 سنة من دون ان تجرى التعديلات على القانون، ولم اكن غائبا في تلك المرحلة عن هذا الملف. فقد كنت في موقع اطلعت من خلاله على ما كان مطروحا، وعملنا بالتعاون مع البنك

”

**تقدمت بأكثر  
من اقتراح لتعديل القانون  
462 ولم احصل على  
اي جواب من احد**

“

الدولي ومجلس الانماء والاعمار لاعادة هيكلة القطاع وبت تركيبة الهيئة.

■ ما هو مصير التعديلات المقترحة على هيكلية الهيئة في ظل الانقسام السياسي من حولها ورفض كتل اساسية مسه؟

□ قمت بما علي من مسؤوليات، واقترحت ما يجب تعديله وقد باتت في حوزة كل من يعنيه الامر، وهي تعديلات لا بد منها ومن دونها لا ارى ان الامور ستجري كما يريدنا من يؤيد هذه الخطوة لترى النور. ما الاحظه ان الالية المطلوبة للحوار حيال هذه التعديلات غير متوافرة. حتى هذه اللحظة، لم اتلق اي ملاحظات ممن سلمتهم اقتراحاتي وكأنها ليست على بال

احد في هذ المرحلة بالذات. اذا وجد من لا يريد النظر بما هو مقترح، فليتحمل كامل المسؤولية المترتبة على مثل هذا الموقف وما يمكن ان يقود اليه.

■ ما الذي يعنيه عدم الاكتفاء بما تسلمته الوزارة من سير ذاتية، واللجوء الى اعلان عالمي لجمع اخرى؟

□ رغم حجم الطلبات التي تلقيناها ما زلنا في حاجة الى المزيد من الطاقات المطلوبة، وفتح الباب لتوسيع مجالات المنافسة لتكوين الهيئة قياسا بحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها، وتقوم بالواجبات المتشعبة على اكثر من مستوى. فصلاحياتها تقتضي مراعاة مختلف جوانبها، لاسيما على مستوى التنظيم واطلاق التراخيص بالتعاون مع القطاع الخاص وما تفرضه من اليات تتصل ببناء المنشآت وكيفية ادارتها وتمويلها، والمواصفات المطلوبة للمشاريع الخاصة التي يمكن انشاؤها في قطاع الطاقة المتجددة وغيرها. كذلك بالنسبة الى الية تحديد كلفة الانتاج والبيع والتوزيع، وما تفرضه الادارة الرشيدة من محاسبة وتحديد كيفية فض النزاعات متى وقعت بين مختلف المعنيين بالقطاع والمستفيدين منه على مختلف المستويات بما فيها كيفية التعاطي مع بقية الهيئات والمؤسسات التي يمكن ان يقوم بينها اي شكل من اشكال التعاون في الداخل الخارج.

■ لماذا يصير المجتمع الدولي على هذه الخطوة التي طال انتظارها سنوات؟ □ اعطانا المجتمع الدولي اكثر من اشارة تبين الاهتمام بهذه الخطوة، تزامنا مع اصراره على مجموعة الاصلاحات المطلوبة في اكثر من قطاع لا اكثر ولا اقل.

■ قيل تحديدا بعدما انجزت التفاهات مع نظرائك، المصري والاردني والسوري، واعادة النظر في نظام الكلفة، ان قرار

# تعلن المديرية العامة للأمن العام تصميمها المثابرة حتى النهاية.



بتسهيل العملية، فهل توقفت المبادرة الاميركية من دون تحقيق هذا الوعد؟  
□ لم تتوقف المبادرة الاميركية وهي ما زالت قيد الدرس، ونحن في صدد التعاون مع السفارة الاميركية السيدة دوروثي شيا، وتنظيم طاولة مستديرة لهذه الغاية، والموضوع قيد المتابعة.

■ الى اي حد تراهن على ورشة العمل هذه وهل ستترجم ايجابا في وقت قريب؟  
□ لا هم يستعجلون الخطوات المطلوبة ونحن نعرف ما يستلزم ذلك من عمل. لدينا الكثير من اوراق العمل والوثائق التي علينا تحضيرها، ويا للأسف ما استطيع قوله اننا عدنا الى الوراء بدلا من التقدم الذي كنا ننتظر تحقيقه.

■ اخيرا تردد حديث عن دعم فرنسي لدى البنك الدولي فهل من تحديد لماهية الوعد؟  
□ وعدتنا السفارة الفرنسية السيدة ان غريو بالمزيد من الدعم والجهد. لا استطيع ان اقول اكثر حتى الان، ولا اريد ان استبق الامور واقطع وعودا بما يمكن ان يتحقق قبل انجازه.

## الانقسام السياسي حالة دون ولادة الهيئة الناظمة منذ اكثر من عقدين

رهن حديث البنك الدولي عن الجدوى السياسية من مشروع استرجار الغاز المصري والكهرباء الاردنية، وما توافقوا على تسميته بالاطار العام للنهوض الاقتصادي والاجتماعي وخطة التعافي في لبنان. لذلك ليس هناك ما يعوق الخطوات المقبلة، اذا كان الامر رهن اعادة النظر بالتعرفة الجديدة للطاقة في لبنان فهي من الامور التي تجاوزناها ولم يتغير قرارهم بعد.

■ راهن البعض على تسهيلات اميركية كما وعدنا الموفد الاميركي الى مفاوضات الناقورة غير المباشرة أموس هوكشتاين

تمويل هذه الخطط رهن تشكيل الهيئة الناظمة، فالى اي درجة يمكن التثبيت من هذه الشروط؟

□ لا اعتقد ان مثل هذه المعادلة هي التي تتحكم بتمويل هذين المشروعين مع مصر والاردن. ذلك ان لدى البنك الدولي هما اكبر من ذلك، وهناك عقبات تتجاوز هذه الخطوة. الامر يتعلق بالاعفاءات من قانون قيصر وما يفرضه من عقوبات على سوريا قبل ان يحدثنا البنك الدولي عن الجدوى السياسية من هذا المشروع، وهو امر يشكل تطورا يتجاوز موضوع تشكيل الهيئة الناظمة.

■ الى اي درجة صحيح القول ان الملك الاردني نجح في تجاوز العقبات التي وضعها قانون قيصر؟

□ هذا الامر صحيح. لقد بذل العاهل الاردني جهودا كبيرة لتجاوز هذه العقدة، وهو يحاول مساعدتنا ويساعد نفسه ايضا، كونه يريد بيع الفائض من انتاج الطاقة الاردنية. لذلك تولدت القناعة اكثر بأن العقدة تتجاوز ما هو تقني ومالي الى ما هو سياسي. وكما اشرت سابقا، فان الجانب المتصل بتوفير التمويل بات